المؤسسات الوطنية	—	٤٢٤٠
الخدمات	١٤١	—
المجموع	١٧٦٤٨	١٩٠٤٠
المجموع الكلي ٣٩٦٤٨		

المصدر : بنك اسرائيل — **التقرير السنوي** ص ٤٥٠

الجهاز التنفيذي للبنك المركزي

يتألف الجهاز التنفيذي للبنك المركزي الاسرائيلي على النحو التالي : أ — حاكم المصرف ويعين من قبل رئيس الدولة بموجب توصية من الحكومة لمدة خمسة اعوام . ب — تقوم الحكومة بانتخاب نائب للحاكم بعد التشاور مع الحاكم . ج — لجنة استشارية من سبعة اعضاء . د — مجلس استشاري يتألف من خمسة عشر عضوا سبعة منهم اعضاء اللجنة الاستشارية .

اما حاكم المصرف منذ انشائه حتى منتصف العام ١٩٧١ فهو « دافيد هورويتز » وهو من ابرز الاقتصاديين الاسرائيليين وله مؤلفات ومقالات عديدة في الاقتصاد الاسرائيلي ومشاكله وقد خلفه في هذا المنصب موشي ساندبرج .

واللجنة الاستشارية يرأسها « ي. شورن » ومجموع اعضائها سبعة وتقوم اللجنة المذكورة بتقديم المشورة الى حاكم المصرف في كل ما يتعلق بجوانب ومشاكل السياسة النقدية مثل اجراءات السيولة واحتياطي القطع الاجنبي واندماج المصارف والترخيص بانشاء مصارف جديدة وكذلك عمليات السوق المفتوحة وعلاقة البنك المركزي بالمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وغيره .

أما المجلس الاستشاري فيضم عددا من الاقتصاديين ورجال المال البارزين ، ويجتمع على الاقل مرة كل شهرين لابداء الرأي حول القضايا المطروحة .

تقييم دور البنك المركزي

بعد ان استعرضنا بايجاز نشأة البنك المركزي واهم البنود الواردة في قانون انشائه فاننا سنحاول تقييم دور البنك المركزي خلال الفترة ١٩٥٤ — ١٩٧٠ في محاولة للاجابة على السؤال التالي : هل نجح البنك المركزي في تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية التي انيط القيام بها ؟

للاجابة على هذا السؤال من الافضل فصل موضوع **مراقبة** المصارف التجارية عن موضوع **فعالية** السياسة النقدية التي اتبعها البنك . ففي مجال المراقبة يمكن تلخيص الوضع على الشكل التالي: أ — في تركيب النظام المصرفي ، للبنك المركزي الكلمة النهائية بالنسبة لافتتاح مصارف جديدة او افتتاح فروع جديدة لمصارف موجودة . ب — في الاطار القانوني — هنالك ثغرات عديدة بالنسبة لمراقبة راس المال المكتتب به وعمليات شراء وبيع الاسهم وعلاقة المصارف بعضها ببعض . ج — في تحديد سعر الفائدة — ينص القانون الحالي على ان الحد الاعلى لسعر الفائدة هو ١١٪ في حين ان البنك المركزي يحدد سعر الفائدة على ودائع المصارف التجارية لديه . ويؤثر البنك المركزي تأثيرا كبيرا على حجم ارباح المصارف التجارية نظرا لارتفاع حجم الودائع التي تمتلكها المصارف المشار اليها لدى البنك المركزي .

اما بالنسبة لموضوع السياسة النقدية فقد جاء في احد الدراسات النقدية حول دور البنك المركزي ما يلي : « ارتكز نظام البنك المركزي في ممارسة السيطرة النقدية على استعمال نسب مختلفة بالنسبة لاحتياطي المصارف التجارية . ولم تكن هذه الوسيلة فعالة نظرا لان البنك المركزي لا يستطيع التحكم بحجم الاحتياطي المتوفر لدى المصارف التجارية . وحيث ان هنالك امكانية حصول المصارف التجارية على موجودات سائلة اضافية اما عن طريق تحويل القطع الاجنبي المتراكم او عن طريق ودائع نقدية ، فان فعالية الرقابة النقدية تتوقف على قدرة البنك المركزي على تخفيض حجم الاحتياطي . « وحيث ان البنك المركزي امتنع عن استعمال « عمليات السوق المفتوحة » فلم يعد بامكانه تحديد كمية الاحتياطي المتوفر لدى المصارف التجارية »(٢). ويتابع الكاتب تحليله لدور البنك المركزي فيؤكد ان التعديلات التي ادخلت على نظام المراقبة كانت في الشكل اكثر منها في جوهر الموضوع . ويخلص الكاتب الى تأكيد نقطتين : **اولا** : ان جزءا من التسليفات الموجهة الى قطاع الصناعات التصديرية وهو القطاع الذي كانت الحكومة ترغب في تشجيعه كان يتسرب الى تجارة الجملة والمفرق وقطاعات اخرى لا ترغب الحكومة في تشجيعها . **ثانيا** : ان البنك المركزي لم يستطع التحكم في جميع مصادر التسليفات بل كل ما في الامر انه كان يؤثر تأثيرا جزئيا بدليل

٢ — Meir Heth, *Banking Institutions in Israel* (Jerusalem: Falk Institute, 1966) p. 306.